

المتغير بالن عفران ومخوره من الطاهرات تغير الكثير لا يتطهر به
 عند الامام مالك رضي الله عنه والشافعي واحمد واجاز ذلك
 ابو حنيفة رضي الله عنه واصحابه فلو تغير الماء بالطاهر لا
 يمتنع الطهارة ما لم يطبخ به او يقلب اجزائه والماء المتغير
 بطول الملك طهور بالاتفاق وحكي ابن سيرين انه لا يتطهر
 به والاغتسال والوضوء من ماء زمزم يكون عند احمد صائما له
 فصل ليس للناس والشمس في الة النجاسة تاثير الا عند
 ابي حنيفة حتى ان جلد الميتة ان جف في الشمس طهر عنده بلا
 ريغ وكذا الك اذا كانت على الارض نجاسة جفت في الشمس طهر وضوحها
 جازت الصلوة عليه لا التيمم به وكذلك النا من تزيل النجاسة عنده
 فصل اذا كان الماء والواك دون قلنتين نجس بمجرد ملاقاته النجاسة
 وان لم يتغير عن ابي حنيفة والشافعي واحمد في احد روايته فصل الامام
 مالك رضي الله عنه واحمد بن حنبل في روايته اخر فانه طاهر ما لم يتغير فان بلغ
 قلنتين وهو خمساوية سطل بالبعد ادى لغيره بالمشق نحو ما يه وثمانية
 اسطال وبالمساحة نحو ذراع وربع طولاً وعرضاً وعقلم نجس الا بالتغير عند
 الشافعي واحمد وقال الامام مالك رضي الله عنه ليس الماء الذي اختلفت النجاسة
 قد معلوم ولكنه متى تغير لونه او طعمه او ريحه نجس قليلاً كان او كثيراً وقال
 ابو حنيفة الا بغير الاختلاط فمتى اختلفت النجاسة بالماء نجس لان يكون
 كثيراً وهو الذي اذا تغير احد جانبيه لم يتغير الاخر فالجانبه الذي لم يتغير عن
 لم يتغير الجارى كان اكد عند ابي حنيفة واحمد وعلى القول الجدي الرجح من مذهب الشافعي
 وقال الامام مالك رضي الله عنه لا نجس الا بالقر قليلاً كان او كثيراً وهو القديم من قولي

فولي الشافعي واحمد جماعة من اصحابه كالغوي ومالك الحزمين
 والشافعي قال النووي في شرح المهذب وهو قولي **فصل**
 استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب والوضوء للرجال
 والنساء وعنه بالاتفاق في غيرهما الذي قول الشافعي وقال داود
 انما يحرم للنساء خاصة وانما هذا لا يحرم عند ابو حنيفة ومالك واحمد
 وهو الصحيح من مذهب الشافعي والمصنف بالذهب حرام بالاتفاق
 وبالفضة حرام عند مالك والشافعي واحمد اذا كانت فضة كبيرة
 لينة وقال ابو حنيفة لا يحرم التصدي بالفضة مطلقاً **فصل**
 والسواك سنة بالاتفاق وقال داود واجاز ما اذا جاز فقال ان
 كره عامدا بطلت صلاته وهل يكمل الصيام بعد الزوال قال ابو حنيفة
 ان لا يكمل وقال الشافعي يكمل ومن احمد روايتان كالمذهب والشافعي
 عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة هو مستحب **باب**
النجاسة اجمع الاعم على نجاسة الخمر الا ما حكى من داود ان يقال
 ما وافقوا على انها اذا اختلفت بنفسها لم يهرت فان
 لم يلمسها عند الشافعي واحمد وقال مالك يكمل
 ان وقال ابو حنيفة يباح تحليلها
فصل في النجاسة عند الشافعي واحمد
 قال ابو حنيفة

م
 حجاز

Copyright © King Fahd University